AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

No. 4793 | الأحد | 23 رجب 1445 هـ | 4 فبراير 2024 م | السنة السادسة عشرة

Alsabah Media www.alsabahpress.com

مع معدل سعر البرميل 80.9 دولار

«الشال»: 1.575 مليار دينار.. الإيرادات النفطية المحلية المفترض تحقيقها خلال يناير الماضي

سيولة البورصة المطلقة ترتفع شهريا 67.2 في المئة لتسجل 1.478 مليار دينار

أرقام النمو المتوقع للعامين الحالي والقادم تبقى دون معدل النمو المحقق للحقبة 2000 إلى 2019

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أنه بانتهاء شهر يناير 2024 انتهى الشهر العاشر من السنة المالية الحالية 2023/2024، حيث بلغ معدل سعر برميل النفط لما مضى من السنة المالية الحالية نحو 84.7 دولار أمريكي، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يناير 2024 نحو 80.9 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 10.9 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 15.6 % عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 70 دولار أمريكي للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2022/2023 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت قد حققت معدل لسعر برميل النفط الكويتي بلغ نحو 97.1 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر يناير 2024 أدنى بنحو 16.7 % عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنى بنحو 12.9 % مقارنة مع سعر التعادل الجديد للموازنة الحالية البالغ 92.9 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية، وبعد إيقاف استقطاع الـ 10 % من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر يناير بما قيمته نحو 1.575 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا خفض مستوى الإنتاج وفقاً لآخر قرارات "أوبك+" واستمرار مستوى الأسعار على حاله - وهو افتراض قد لا يتحقق - فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 20.793 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 3.624 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 17.169 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 2.298 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 23.091 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 26.279 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية الحالية 2023/2024 عجزاً قيمته 3.187 مليار دينار كويتي، ولكن يظل العامل المهيمن على حجم العجز أو الفائض هو إيرادات النفط، وأي إضافة أو وفر في النفقات العامة.

أداء بورصة الكويت

كان أداء شهر يناير 2024 أكثر نشاطاً مقارنة بأداء شهر ديسمبر 2023، حيث ارتفع معدل قيمة التداول اليومي مصاحباً ارتفاع جميع مؤشرات الأسعار. حيث ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 6.5 % ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 7.2 %، وارتفع مؤشر السوق العام (وهو حصيلة أداء السوقين) بنحو 6.6 %، وكذلك ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو 7.9 %.

وارتفعت سيولة البورصة المطلقة في يناير مقارنة بسيولة ديسمبر، حيث بلغت السيولة نحو 1.478 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 883.8 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بنحو 67.2 %. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر يناير نحو 67.2 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 29.2 % عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر ديسمبر البالغ نحو 52 مليون دينار كويتي، ومرتفعاً أيضاً بنحو 40.5 % مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لشهر يناير 2023 البالغ نحو 47.8 مليون دينار كويتي.

ولازالت توجهات السيولة في شهر يناير تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1.8 % فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.4 % فقط من تلك السيولة، و10 شركات من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة نسبياً والسائلة، فقد حظيت 12 شركة (ضمنها 6 شركات في السوق الأول) قيمتها السوقية تبلغ نحو 3.5 % من إجمالي قيمة الشركات المدرجة على نحو 37.4 % من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض يميل بقوة إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة. أما توزيع السيولة على السوقين خلال شهر يناير 2024، فكان كالتالي:

السوق الأول (31 شركة)

حظي السوق الأول بنحو 986.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 66.8 % من سيولة البورصة، وضمنه حظيت نحو نصف شركاته على 84.0 % من سيولته ونحو 56.1 % من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 16.0 % فقط من سيولته، وحظيت شركة واحدة بنحو 16.8 % من سيولته ونحو 11.2 % من سيولة السوق وتلك نسب تركز عالية.

السوق الرئيسي (118 شركة)

حظي بنحو 490.3 مليون دينار كويتي أو نحو 33.2 % من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20 % من شركاته على 83.6 % من سيولته، بينما اكتفت 80 % من شركاته بنحو 16.4 % من سيولته ما يعني أن تركز السيولة فيه أيضاً بمستوى عال.

وإذا ما قُورن توزيع السيولة بين السوقين الأول والرئيسي، نرى تقدماً في نصيب السيولة للسوق الرئيسي ليناير 2024 مقارنة بتوزيعها لكامل عام 2023، حينها كان نصيب السوق الأول 79.1 % تاركاً نحو 20.9 % لسيولة السوق الرئيسي.

آفاق الاقتصاد العالمي

يذكر صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في 30 يناير الفائت توقعاته للأداء المحتمل للاقتصاد العالمي لعامي 2024 و2025، وتبدو توقعاته أكثر تفاؤلاً من توقعات البنك الدولي في تقريره الصادر في 9 يناير الفائت. فهو يتوقع نمواً للاقتصاد العالمي بحدود 3.1 % للعام الجاري 2024 و3.2 % للعام القادم 2025، بينما توقعات البنك الدولي هي 2.7 % للعام الجاري، وأدنى أو 2.4 % لعام 2025، أي أدنى بنحو 0.4- % و0.8- % للعامين على التوالي. وتوقعات صندوق النقد الدولي متفائلة أيضاً إذا ما قورنت بتوقعات وحدة المعلومات لمجلة الإيكونومست - EIU - في تقرير لها صادر في 1 فبراير الجاري، فالنمو المتوقع للاقتصاد العالمي لديها بحدود 2.3 % للعام الجاري، و2.6 % لعام 2025. وخلاصة التقارير الثلاثة، في جانبها الإيجابي، هي اتفاقها على هبوط آمن للاقتصاد العالمي في العامين باستمرار النمو الموجب وإن كان متدنياً، وفي جانبها السلبي، هي أن التفاوت في التقديرات ناتج عن حقيقة الارتفاع الاستثنائي في حالة عدم اليقين، ما يرجح تغييرات مستمرة لتوقعاتها في تقارير قادمة لها.

تبرير صندوق النقد الدولي لرفعه لتوقعات النمو الاقتصادي للعامين الحالي والقادم بنحو 0.2 % عن توقعات تقريره لشهر أكتوبر الفائت، هو الأداء الأفضل من المتوقع للاقتصاد الأمريكي، ولاقتصادات ناشئة ونامية كبرى، وتوسعات السياسة المالية الصينية، وتقدم أعلى من المتوقع في السيطرة على التضخم. ورغم ارتفاعها، تظل أرقام النمو المتوقع للعامين دون معدل النمو المحقق للحقبة 2000 إلى 2019 والبالغة 3.8 % وضمنها كانت أزمة العالم المالية (2008). ويعتقد أن التحديات في الزمن القصير هي في التأكد من أن التضخم بات في حدود المستهدف ما يعني إعادة بناء السياسات النقدية لتحقيق مستهدفات باتت أهم. وإن حدث وتحقق المستهدف، يكمن التحدي الأخر في إعادة بناء السياسات المالية من أجل تهيئتها لتكون قادرة على مواجهة أي أزمات قادمة، أو باختصار، عمل استباقي لإعادة هيكلة السياسات النقدية والمالية العامة لمواجهة المستقبل.

وكما في كل التقارير المماثلة حول آفاق الاقتصاد العالمي، ورغم تفاؤل تقرير صندوق النقد الدولي، فهو يتفق مع تلك التقارير في أن ضعف الأداء للاقتصاد العالمي سببه الرئيسي الضعف المحتمل لأداء أكبر اقتصاداته. فالاقتصاد الأمريكي، أكبر اقتصادات العالم، 25.8 % من حجم الاقتصاد العالمي، متوقع له نمو بحدود 2.1 % و1.7 % لعامي 2024 و2025 على التوالي هبوطاً من مستوى 2.5 % لعام 2023. والاقتصاد الصيني، 17.0 % من حجم الاقتصاد العالمي متوقع له نمو بحدود 4.6 % و4.1 % لعامي 2024 و2025 على التوالي، هبوطاً من معدل نمو بحدود 5.2 % لعام 2023. وتوقعات النمو للاقتصاد الألماني ثالث أكبر اقتصادات العالم -4.2 % - تمثل استثناء، وهي بحدود 0.5 % و1.6 % للعامين 2024 و2025 على التوالي، ولكنه استثناء لأنه الاقتصاد الكبير الوحيد الذي حقق انكماشاً أي نمواً سالباً، في عام 2023 وبحدود 0.3- %. واليابان رابع أكبر اقتصادات العالم -4.1 %- متوقع لها نمواً ضعيفاً بحدود 0.9 % لعام 2024 و0.8 % لعام 2025، مقارنة بنحو 1.9 % لعام 2023. ورغم تفوق الاقتصاد الهندي خامس اقتصادات العالم -3.6 %- على كل ما عداه في معدلي نموه المتوقع لعامي 2024 و2025 وبحدود 6.5 % لكل منهما، إلاّ أنه أدنى من مستوى نمو عام 2023 البالغ 6.7 %.

ويبدو أن ضعف النمو الاقتصادي سوف يستمر، وسوف يطال أعلى الاقتصادات في استهلاك الطاقة، ونصح صندوق النقد الدولي لتلك الدول هو العمل على إعادة بناء مستهدفات سياساتها النقدية والمالية. وذلك ينبطق على الكويت، وتحديداً في جانب فقدان ماليتها العامة للاستدامة نتيجة ما قد يحمله ضعف الطلب على الطاقة من تداعيات على إيراداتها المالية، ونتيجة إنفلات سياساتها المالية في أحوال الرخاء وأحوال الشدة، لا فرق.

إحصاءات مالية ونقدية

يذكر بنك الكويت المركزي في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية لشهر ديسمبر 2023 والمنشورة على موقعه الإلكتروني، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام المحلي (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016) قد انخفض بما قيمته 70 مليون دينار كويتي ليصبح 210 مليون دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2023 مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر 2022، أي ما نسبته نحو 0.4 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2023 والبالغ نحو 52.142 مليار دينار كويتي (تقديرات الـ EIU) من دون احتساب الدين العام الخارجي. وبلغ متوسط أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام، لمدة سنة 4.625 %، ولمدة سنتين 4.625 %، ولمدة 3 سنوات 4.625 %، ولمدة 5 سنوات 4.625 %، ولمدة 7 سنوات 4.625 %، ولمدة 10 سنوات 4.750 %. وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 100 % من إجمالي أدوات الدين العام المحلي (100 % في نهاية ديسمبر 2022).

وتذكر نشرة بنك الكويت المركزي أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية في نهاية ديسمبر 2023 قد بلغ نحو 47.701 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 54.4 % من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 816 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت نحو 1.7 % عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2022. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 18.762 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 39.3 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين بينما كانت نحو 18.476 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2022 وبنسبة نمو بلغت نحو 1.5 %.

وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 16.017 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 85.4 % من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.967 مليار دينار كويتي. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 9.629 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 20.2 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 9.497 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2022) وبنسبة نمو بحدود 1.4 %، ولشراء أوراق مالية نحو 3.437 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 7.2 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 3.216 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2022)، ولقطاع التجارة نحو 3.393 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 7.1 % (نحو 3.438 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2022)، ولقطاع المقاولات نحو 2.394 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 5.0 % (نحو 2.304 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2022)، ولقطاع الصناعة نحو 2.250 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 4.7 % (نحو 2.348 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2022)، ولقطاع المؤسسات المالية -غير البنوك- نحو 1.218 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 2.6 % (نحو 1.151 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2022).

وتشير النشرة أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية قد بلغ نحو 48.727 مليار دينار كويتي وهو ما يمثل نحو 55.6 % من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 1.817 مليار دينار كويتي أي بنسبة نمو 3.9 % عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2022. ويخص عملاء القطاع الخاص نحو 37.343 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 76.6 %، ويخص ودائع المؤسسات العامة نحو 6.753 مليار دينار كويتي، ويخص ودائع الحكومة نحو 4.631 مليار دينار كويتي، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي منها نحو 35.533 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 95.2 %، وما يعادل نحو 1.810 مليار دينار كويتي بالعملات الأجنبية لعملاء القطاع الخاص أيضاً.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل، بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي بنهاية ديسمبر 2023 مقارنة بنهاية ديسمبر 2022، فتذكر النشرة أن الفرق في متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل مازال لصالح الدينار الكويتي في نهاية الفترتين. حيث بلغ الفرق نحو 0.693 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.719 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0.731 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0.673 نقطة لودائع 12 شهراً، بينما كان ذلك الفرق في نهاية ديسمبر 2022 نحو 0.609 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.765 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0.718 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0.693 نقطة لودائع 12 شهراً. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي في ديسمبر 2023 مقابل الدولار الأمريكي نحو 307.790 فلس كويتي لكل دولار أمريكي، بانخفاض بلغ نحو 0.4- % مقارنة بالمتوسط الشهري لشهر ديسمبر 2022 عندما بلغ نحو 306.586 فلس كويتي لكل دولار أمريكي.

الأداء الأسبوعي للبورصة

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث ارتفع مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، بينما انخفض مؤشر كل من كمية الأسهم المتداولة، عدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 646.0 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 9.5 نقطة ونسبته 1.4 % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما مرتفعاً بنحو 44.3 نقطة أي ما يعادل 7.4 % عن إقفال نهاية عام 2023.

سعر برميل النفط يرتفع 10.9 دولار عن السعر المقدر في الموازنة

سيولة البورصة تنتعش في يناير

		01/02/2024	25/01/2024	%	2023	%
1	بنك الكويت الوطني	785.1	794.6	(1.4)	718.1	9.1
2	بنك الخليج	250.0	266.1	(6.0)	251.8	2.5
3	البنك التجاري الكويتي	931.3	934.6	(0.3)	936.7	(0.2)
4	البنك الأهلي الكويتي	191.0	191.8	(0.4)	176.6	8.2
5	بنك الكويت الدولي	198.2	201.9	(1.8)	184.6	7.4
6	البنك الأهلي المتحد	359.8	359.8	0.0	333.1	8.0
7	بنك برقان	270.4	268.9	0.6	242.8	11.4
8	بيت التمويل الكويتي	5,322.2	5,398.5	(1.4)	5,312.4	0.1
	قطاع البنوك	**772.9**	**785.9**	**(1.7)**	**720.2**	**7.3**
9	شركة تسهيلات تجارية	121.3	122.0	(0.6)	114.8	5.7
10	شركة الاستثمارات العامة الدولية	1,216.1	1,159.0	4.9	921.8	31.9
11	شركة الاستثمارات الوطنية	941.0	937.1	1.1	830.7	13.4
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	870.1	920.9	(5.5)	865.2	1.0
13	شركة المجموعة الكويتية للاستثمار	98.8	101.1	(2.4)	92.8	6.5
	قطاع الاستثمار	**288.2**	**288.0**	**0.1**	**253.9**	**13.5**
14	شركة الكويت للتأمين	109.1	111.4	(2.1)	105.6	3.3
15	مجموعة الخليج للتأمين	1,618.1	1,632.9	(0.9)	1,631.1	(0.8)
16	الشركة الأهلية للتأمين	267.0	267.0	0.0	251.5	5.7
17	شركة وربة للتأمين	134.8	134.8	0.0	124.5	8.3
	قطاع التأمين	**409.5**	**413.2**	**(0.9)**	**404.6**	**1.2**
18	شركة عقارات الكويت	471.3	471.3	0.0	399.2	18.1
19	شركة العقارات المتحدة	125.2	126.5	(1.0)	113.7	10.1
20	الشركة الوطنية العقارية	295.7	298.1	(0.8)	241.6	21.1
21	شركة الصناعات العقارية	1,827.5	1,865.5	(2.0)	1,818.8	0.5
	القطاع العقاري	**310.7**	**313.9**	**(1.0)**	**277.4**	**12.0**
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	355.2	356.1	(0.3)	295.0	15.7
23	شركة أسمنت الكويت	108.0	118.6	(4.0)	101.0	6.0
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	575.9	581.5	(1.0)	535.6	10.0
	القطاع الصناعي	**282.2**	**285.9**	**(1.3)**	**255.6**	**10.4**
25	شركة أسمنت الكويت الوطنية	751.3	753.8	(0.3)	751.4	(0.0)
26	شركة الخليج للمخازن العمومية	4,487.7	4,440.9	1.1	3,965.7	13.2
27	شركة الاتصالات المتنقلة	872.0	915.7	(4.8)	845.8	3.1
28	شركة مرخي للتنمية (ش.م.ك.ع)	55.4	57.2	(3.3)	58.6	(5.4)
	قطاع الخدمات	**1,369.1**	**1,386.2**	**(1.2)**	**1,264.0**	**8.3**
29	شركة عن والخدمات العقارية	87.5	91.7	(4.6)	81.7	7.1
	قطاع الأغذية	**436.0**	**437.0**	**(0.2)**	**434.6**	**0.3**
30	شركة أ. تيرين للاستثمارات الغذائية	721.1	721.1	0.0	699.0	3.2
	الشركات غير الكويتية	**182.4**	**182.4**	**0.0**	**181.3**	**0.6**
	مؤشر الشال	**646.0**	**655.5**	**(1.4)**	**601.7**	**7.4**

جدول مؤشر الشال لـ 30 شركة مدرجة في البورصة